البيت الأبيض: بايدن يعتزم الترشح لانتخابات الرئاسة في 2024

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي للصحافيين، إن الرئيس الأميركي جو بايدن يعتزم الترشح لخوض انتخابات الرئاسة في عام 2024.

وبحسب وكالة «رويترز» للأنباء، يواجه بايدن (79 عاماً) تراجعاً في نسبة التأييد منذ أشهر، ما دفع بعض الديمقراطيين للاعتقاد بأنه ربما لن يسعى للفوز بولاية جديدة مدتها أربعة أعوام.

وكان بايدن قد فاز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة متقدماً على دونالد ترمب بأكثر من سبعة ملايين صوت.

مقتل 4 جنود سوريين بانفجار لغم في دير الزور

سورية: قتيلان وجرحى في غارات روسية على منطقة «خفض التصعيد»

الدمار نتيجة الحرب السورية

أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، بمقتل مدنيين اثنين وإصابة 7 آخرين جراء قصف جوي روسي بثلاث غارات استهدفت ورشة عمال مدنيين يعملون بقطاف الزيتون، على أطراف قرية تلتيتا التي يقطنها مواطنون من أتباع طائفة الموحدين الدروز في منطقة جبل السماق بشمال غربي إدلب.

وأكدت هذه الحصيلة وكالة الأناضول التركية التي نقلت عن مرصد «تعقب حركة الطيران» التابع للمعارضة في حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي، أن القصف «نفذته طائرة روسية أقلعت من مطار حميميم بريف اللاذقية غرب سوريا»، مشيرة إلى مقتل مدنيين اثنين في القصف الذي استهدف قرية تلتيتا الواقعة ضمن منطقة «خفض التصعيد» شمالي سوريا.

وكان «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أشار، في تقرير سابق، إلى تنفيذ المقاتلات الروسية ثلاث ضربات جوية استهدفت مواقع فصائل مسلحة في تلال الكبينة بريف اللاذقية الشمالي، دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية. وتزامنت الغارات مع تحليق طائرتين حربيتين روسيتين في أجواء منطقة «خفض التصعيد».

وبحسب إحصاءات «المرصد»، فقد استهدفت المقاتلات الروسية منذُ مطلع نوفمبر الجاري، منطقة خفض التصعيد التي اتفق عليها الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب إردوغان «بنحو 26 ضربة وغارة جوية طالت مناطق بريف إدلب الغربي والجنوبي والشمالي وريف اللاذقية الشمالي».

من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) أن القوات التركية وفصائل موالية لها قصفت بالمدفعية محيط بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي والطريق الدولي «إم 4» الذي يربط بين حلب والحسكة. ونقلت الوكالة عن «مصادر محلية» أن القصف أدى إلى وقوع أضرار في الممتلكات والأراضي الزراعية.

إلى ذلك، أشار «المرصد» إلى أن العشرات من أهالي مدينة الرقة الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية»، نظموا، أمس، وقفة احتجاجية أمام مستشفى «التوليد والأطفال والنساء» في المدينة، تعبيراً عن استيائهم وغضبهم بعد إيقاف الدعم عن المستشفى الذي يقدم خدماته بشكل مجاني للمواطنين. وكانت منظمة أوروبية تؤمن التمويل للمستشفى قررت وقف الدعم الذي تقدمه، ما أدى إلى توقف خدمته المجانية. واعتبر «المرصد» أن قرار وقف الدعم «ينذر بكارثة إنسانية حقيقية، وذلك لعدم استطاعة القسم الأكبر من الأهالي تحمل تكاليف المشافي الخاصة الموجودة في المدينة» التي كانت يوماً عاصمة لـ«الدولة» التي أقامها تنظيم «داعش» في مناطق سيطرته بسوريا.

وأعلنت الحكومة السورية أن 4 أفراد من وحدات الهندسة في الجيش قُتلوا خلال عملية تفكيك مجموعة ألغام من مخلفات تنظيم «داعش» بحي القصور في مدينة دير الزور شرق سوريا. وجاء ذلك في وقت تواصلت «عملية التسوية الشاملة» الخاصة بأبناء محافظة دير الزور في يومها الثامن والتي تشمل مدنيين مطلوبين وعسكريين فارين ومتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» الرسمية.

وأوضحت «سانا» أن نحو ألف شخص انضموا إلى عملية التسوية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية ليبلغ بذلك عددهم منذ انطلاق العملية في 14 نوفمبر الجاري نحو ستة آلاف شخص.

ونقلت الوكالة السورية عن عواد حسن الوكاع أنه فر من الخدمة عام 2012 وعاد بعد تسوية وضعه وتسليم سلاحه الفردي وسيعود للخدمة في الجيش، فيما أبدى خالد المحمد استعداده لأداء الخدمة الاحتياطية في الجيش بعد تسوية وضعه. أما الشيخ هاشم السطام شيخ عشيرة البو عز الدين فقال، حسب الوكالة، إن «التسوية فرصة حقيقية أمام كل من غُرر به للعودة إلى جادة الصواب».

«لقاء الاستقلال» يكسر الجليد بين عون وبري

في لقاء هو الأول من نوعه منذ تأليف حكومة نجيب ميقاتي، كانت الذكرى الـ78 لاستقلال لبنان مناسبة للقاء الأخير مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري، وفرصة للبحث في الملفات العالقة، لا سيما تعطيل مجلس الوزراء الذي لا يزال يصر كل من ميقاتي وعون على أن هناك توجهاً للدعوة إلى عقد جلسة في وقت قريب، من دون أي تفاصيل حول الموعد والحلّ المفترض.

واللافت في اللقاء أنه لم يقتصر فقط على الإطار «البروتوكولي» المتعلق بالاحتفال العسكري في وزارة الدفاع حيث جلس الثلاثة بعضهم إلى جنب بعض، إنما في الاجتماع التالي الذي عقد في القصر الرئاسي في بعبدا، وقال بعده ميقاتي إن الحوار خلاله «كان جدياً»، فيما اكتفى بري بالقول: «إن شاء لله خير».

وفي هذا الإطار، رأت مصادر وزارية أن الاجتماع بحد ذاته هو «كسر للجليد الذي قد يؤدي إلى حلّ ما». وقالت لـ«الشرق الأوسط»: «لو لم يكن هناك أمر جديد وجدي لما كان عقد اجتماع بعبدا، وكانوا اكتفوا باللقاء في الاحتفال»، معتبرة أنه «مجرد حصول هذا اللقاء يعني قد يؤسس لحلحلة ما». وجددت المصادر التأكيد في الوقت عينه على أن «الحل الأقرب إلى التطبيق يبقى ذلك الذي اتفق عليه كل من بري والبطريرك الماروني بشارة الراعي ويقضي بإحالة التحقيق (في انفجار مرفأ بيروت) مع الوزراء والنواب إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء».

في المقابل، وصفت مصادر مطلعة على اللقاء الثلاثي الأجواء بـ«الإيجابية». وقالت لـ«الشرق الأوسط» إنه تم خلاله البحث والحديث في المواضيع العالقة وضرورة حلّها وكان هناك «توافق وقناعة على أن الظرف الراهن يحتاج إلى حلحلة سريعة وتأكيد على استمرار الاتصالات في الأيام المقبلة علها تؤدي إلى نتيجة قريبة». ولفتت المصادر إلى أن هناك نية للدعوة إلى جلسة للحكومة لكن لم يتم تحديد الموعد حتى الآن، وقد يكون بعد عودة رئيس الحكومة من زيارته إلى روما هذا الأسبوع».

حمدوك: عدت للحكومة لحماية المكتسبات الاقتصادية والديمقراطية

قال رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، إن الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال العامين الماضيين، وكذلك العودة إلى مسار التحوّل الديمقراطي، كانا من بين الأسباب التي دفعته للعودة إلى منصبه بموجب الاتفاق الذي وقّعه مع الجيش، بعد نحو شهر من عزله عقب تولي الجيش الحكم في البلاد، في خطوة عدّها كثيرون انقلاباً عسكرياً. وفي مقابلة مع وكالة «رويترز» للأنباء في مقر إقامته بالخرطوم؛ حيث كان رهن الإقامة الجبرية بعد الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر قال حمدوك: «نتوقع أن يكون أداء حكومة التكنوقراط (التي من المقرر أن يشكلها) له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي ومعيشة المواطنين». وعارضت أحزاب سياسية بارزة وحركة الاحتجاج الرئيسية في السودان قرار حمدوك توقيع الاتفاق مع الجيش)، وقال البعض إنه «خيانة أو يمنح الانقلاب غطاء سياسياً». وقال حمدوك: «من ضمن أسباب عودتي هي المحافظة على المكاسب الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي على العالم». ومنذ تعيين حمدوك رئيساً للوزراء لأول مرة في عام 2019 بموجب اتفاق لتقاسم السلطة بعد الإطاحة بنظام الرئيس المعزول عمر البشير، نفذ السودان إصلاحات اقتصادية، منها رفع دعم الوقود وتعويم العملة بشكل منظم. وكانت الإصلاحات، التي يراقبها صندوق النقد الدولي، سبباً في إعفاء السودان من جزء كبير من ديونه الخارجية التي تزيد على 50 مليار دولار، في صفقة خيّمت عليها الشكوك بسبب الانقلاب في 25 أكتوبر الماضي. وبعد سيطرة الجيش على السلطة في الشهر الماضي، أوقف البنك الدولي وبعض المانحين المساعدة الاقتصادية التي يحتاجها السودان بشدة. وقال حمدوك: «سنستعيد تواصلنا مع مؤسسات التمويل العالمي، وموازنة العام الجديد التي ستبدأ في يناير (كانون الثاني) ستمضي في نهج الإصلاح الاقتصادي وفتح أبواب الاستثمار في السودان».

لكنّ تحالف «الحرية والتغيير»، المكون من أحزاب وهيئات مدنية، وكان يتقاسم السلطة مع الجيش قبل الانقلاب، ووزراءه السابقين قالوا إنهم يرفضون الاتفاق، مشيرين إلى حملة عنيفة على الاحتجاجات المناهضة للجيش خلال الشهر الماضي. غير أن حمدوك قال إن حكومة التكنوقراط التي سيشرع في تشكيلها، يمكن أن تساعد في تحسين الاقتصاد السوداني الذي عانى من أزمة طويلة شهدت واحداً من أعلى معدلات التضخم في العالم بجانب نقص في السلع الأساسية. وأضاف أن الحكومة قد تعمل أيضاً على إتمام اتفاق سلام وُقع العام الماضي مع بعض الجماعات المتمردة لإنهاء سنوات من الصراع المسلح. وأضاف: «الحفاظ على السلام وتنفيذ اتفاق جوبا وإكمال عملية السلام مع الأطراف التي لم توقع على اتفاق جوبا في أعلى جدول أعمال الحكومة الجديدة».

الاحتجاجات في السودان

وبعد الإعلان عن الاتفاق بين الجيش وحمدوك، بدأ متظاهرون دافعوا عن حمدوك في السابق يرددون شعارات ضده. وقال حمدوك إنه وقّع على الاتفاق لمنع إراقة مزيد من الدماء، مضيفاً: «نحن ملتزمون بالمسار الديمقراطي والحفاظ على حرية التعبير والتجمع السلمي وانفتاح أكبر على العالم». من جانبه، دعا نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو، المعروف بـ«حميدتي»، شركاء السودان لمواصلة تقديم الدعم لبلاده. وكتب على حسابه الرسمي على موقع «تويتر»: «نبارك لشعبنا توقيع الاتفاق السياسي الذي جاء معبراً عن مبادئ وأهداف الثورة المجيدة. إننا مستعدون للعمل مع حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لتحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والسلام والعدالة. وندعو شركاءنا إلى مواصلة دعم بلادنا وصولاً للتحول الديمقراطي بإجراء الانتخابات».

ودافع عن الإجراءات التي كان قد اتخذها الجيش الشهر الماضي، قائلاً إن «الإجراء التصحيحي الذي تم اتخاذه في أكتوبر كان ضرورياً للغاية لضمان بقائنا على هذا المسار». وكان رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان أعلن الشهر الماضي فرض حالة الطوارئ في السودان وحلّ مجلسي السيادة والوزراء، وأعقب هذا الإعلان توترات وكثيراً من محاولات الوساطة لاستعادة مسار الانتقال الديمقراطي.

تحالف دعم الشرعية يدمر مواقع سرية للصواريخ الحوثية في صنعاء

كشف تحالف دعم الشرعية في اليمن عن تنفيذ ضربات جوية لأهداف عسكرية مشروعة في صنعاء. وقال التحالف إنه استهدف مواقع سرية للصواريخ الباليستية في صنعاء.

وأوضح التحالف أن العمليات تتوافق مع القانون الدولي الانساني ومبدأ الدفاع المشروع، وأنه طالب المدنيين بعدم التجمع أو الاقتراب من المواقع المستهدفة.

وتبين لقوات التحالف اتخاذ الحوثيين للمستشفيات والمنظمات المدنية والأفراد المدنيين دروعا بشرية. ونشرت قناة «العربية» مقاطع فيديو لانفجارات الأسلحة والذخائر إثر غارات التحالف على مخازن الميليشيات.

وكشف مقطع فيديو آخر تم بثه أمس، تحويل الحوثيين مطار صنعاء إلى ثكنة عسكرية تضم ورش تركيب وتفخيخ وتخزين الصواريخ الباليستية، والتي تؤكد ما ذكرته قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن في وقت سابق.

وأظهر المقطع الذي بثته قناة «العربية» عدداً من العناصر الحوثية تجري تجارب واختبارات على إحدى المنظومات الجوية، عبر استخدام طائرة أممية أثناء الهبوط والإقلاع في مطار صنعاء الدولي للتأكد من فاعلية المنظومة، باعتبار الطائرة هدفاً جوياً متحركاً في محاكاة لسيناريوهات الاعتراض والتدمير. فيما ظهر ما يعتقد أنه أحد خبراء الحرس الثوري، وهو يشرف على عملية الاختبارات، وإجراء التجربة الحية لإطلاق الصاروخ من قبل الحوثيين.

وقال المتحدث الرسمي باسم التحالف، العميد الركن تركي المالكي، إن إيران حولت مطار العاصمة اليمنية لقاعدة عسكرية بعد أن أقامت جسراً جوياً عام 2014 بمعدل 28 رحلة جوية أسبوعياً من طهران إلى صنعاء عبر الخطوط الجوية الإيرانية (ماهان إير)، ونقلت كل أنواع الأسلحة بينها أسلحة نوعية، لأتباعها الحوثيين.

وأضاف أن الميليشيات بدورها حولت المطار إلى ثكنة تضم ورش تركيب وتفخيخ وتخزين وإطلاق للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرّة من أجل استهداف المدنيين والأعيان المدنية في الداخل اليمني.

وختم بالقول إن مطار العاصمة بات يمثل موقعاً رئيسياً لإطلاق الهجمات العدائية العابرة للحدود.

عباس يدين اعتداء الإحتلال على ممثله في القدس

أدان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الاعتداء الإسرائيلي «الوحشي» على محافظ القدس عدنان غيث وأفراد أسرته أمس. وأشاد الرئيس عباس في بيان «بالدور الوطني الذي يقوم به المحافظ غيث في خدمة جماهير شعبنا في القدس وتعزيز صمودهم والتصدي لمخططات التهويد». وثمن «صمود المقدسيين مسلمين ومسيحيين في وجه الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بحق المدينة المقدسة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية». وقال البيان إن الرئيس الفلسطيني «اطمأن خلال اتصال هاتفي على صحة المحافظ غيث وتمنى له الشفاء العاجل».

وكان غيث وهو ممثل الرئيس الفلسطيني في القدس الممنوع على الفلسطينيين العمل السياسي فيها، قد تعرض للضرب أمس أثناء اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي، لمنزله في الحارة الوسطى من بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى. واقتحمت وحدة خاصة منزل غيث، واعتدت عليه وعلى أبنائه وأبناء عمومته بالضرب، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح، قبل أن تعتقل 3 منهم هم: وليد عادل غيث، والشقيقان ربيع وحمزة نضال غيث، بعد الاعتداء عليهم بوحشية. وتستهدف إسرائيل غيث منذ عينه الرئيس الفلسطيني محافظاً لمدينة القدس في عام 2018، ومنذ ذلك الحين تم اعتقال وتوقيف المحافظ 28 مرة على الأقل قبل أن يتسلم قبل نحو عام قراراً يقضي بتقيد حركته داخل المدينة ويمنعه من التواصل مع عشرات المسؤولين الفلسطينيين وعلى رأسهم الرئيس عباس.

وأبلغ «قائد الجبهة الداخلية» لجيش الاحتلال في أكتوبر من العام الماضي، المحافظ قراراً يستند لـ«قوانين الطوارئ 1975»، يقضي بتحديد وجوده في منطقة سكنه في بلدة سلوان، ويمنعه من الدخول أو التواجد في «مناطق شرق القدس ما عدا سلوان»، ويمنع عليه التواصل مع 50 شخصية فلسطينية وعلى رأسهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتضم القائمة التي يمنع غيث من التواصل معهم رئيس الوزراء محمد أشتية ونائب عباس في رئاسة حركة «فتح» محمود العالول، وجبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وحسين الشيخ وزير الشؤون المدنية، وفادي الهدمي وزير القدس، والكثير من المسؤولين في القدس وخارجها.

وجددت إسرائيل في شهر أغسطس المنصرم القرارات الصادرة بحق ممثل عباس في القدس انطلاقاً من أنه لا يسمح بأي «أعمال حكومية من قبل السلطة الفلسطينية في القدس». وتمنع إسرائيل أي مظاهر سيادية للسلطة في الشق الشرقي من القدس التي ينادي به الفلسطينيون عاصمة لدولتهم العتيدة، وتقول إسرائيل إنه جزء لا يتجزأ من العاصمة الأبدية لها. والتضييق على غيث مس أيضاً بأنشطته داخل حركة فتح.

وأدانت الحركة اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي، على محافظ العاصمة القدس، عضو المجلس الثوري للحركة، عدنان غيث، وحملة الاعتقالات والبطش والتنكيل الهستيرية بحق المقدسيين. وأكدت الحركة «أن الصمود العظيم لأهلنا في القدس هو الذي يفشل مخططات التهويد والعبث بهوية القدس العربية الفلسطينية».

وحملت حركة «فتح»، الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن حياة وسلامة المحافظ غيث، ودعت المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في وقف انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرة إلى أن صمت وتراخي المجتمع الدولي، يشجع دولة الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أبناء شعبنا.

أما غيث نفسه، فقال إن الاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، عليه وعلى أسرته، لن تمنعه من مواصلة الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى. وأضاف في حديث للوكالة الرسمية «هذا الاعتداء يأتي ضمن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها أبناء شعبنا في القدس.

وتابع: «يسعى الاحتلال إلى تهويد كل شيء في القدس، حتى أسماء الشوارع يحاول تغييرها، ولا يترك أي شيء إلا ويعمل على تهويده في محاولة يائسة لفرض أمر واقع بالمدينة المقدسة». وأردف: «الاحتلال تمادى في جرائمه، وهو يتحمل مسؤولية تداعيات حقده وعربدته وانتهاكاته اليومية بحق أبناء شعبنا في القدس». وانتقد غيث صمت المجتمع الدولي، وقال إنه «يشجع دولة الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أبناء شعبنا».